تقرير سوق العمل السعودي

جدوى للاستثمار
Jadwa Investment

يونيو 2026

تقرير سوق العمل

القطاع الخاص السعودي يواصل توسعه

- أظهر سوق العمل في المملكة نمواً مستمراً حتى نهاية عام 2025.
- بلغ معدل البطالة وسط السعوديين 7,2% في نهاية العام (الربع الرابع 2025). ورغم أن هذا الرقم يمثل ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بمعدل بطالة عند 7% تم تسجيله في الربع الرابع 2024، لكنه يعتبر بمثابة تحسن مقارنة بمعدل عند 7,5% تم تسجيله في الربع الثالث 2025.
- تشير بيانات المقارنة على أساس سنوي، إلى ان البطالة بين الذكور ارتفعت من 4,3% إلى 5,6%، في حين تراجعت بين الإناث من 11,9% إلى 10,3%.
- الأمر الإيجابي، واصل عدد المواطنين السعوديين العاملين في القطاع الخاص ارتفاعه، ليزيد بنسبة 5,8%، ليصل إلى 2,55 مليون، ويعد هذا الرقم قفزة ملحوظة مقارنة بعددهم الذي كان يقل عن 2 مليون في عام 2021.
- في عام 2025، جاءت أكبر زيادة في عدد السعوديين الذين تم توظيفهم في قطاعات "الخدمات الإدارية وخدمات الدعم"، و"التعليم"، و"صحة الانسان والخدمة الاجتماعية".
- نفذت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية عدداً من برامج التوطين في 269 مهنة، وهو ما يفسر في الغالب الزيادة الكبيرة في فرص العمل ضمن هذه القطاعات.
- في يناير 2026، أطلقت وزارة الموارد البشرية مرحلة جديدة من برنامج نطاقات، يستهدف إضافة 340 ألف وظيفة في القطاع الخاص للمواطنين السعوديين خلال السنوات الثلاث القادمة.
- يرتبط التحسن الملحوظ في سوق العمل خلال السنوات القليلة الماضية ارتباطاً وثيقاً بالنمو القوي للاقتصاد السعودي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمتوسط 6% بين عامي 2023 و2025.
- نتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير النفطي إلى 2,7% في عام 2026، نتيجة للاضطرابات الناجمة عن الصراع، ثم يعقبه انتعاش في عام 2027 يرفع النمو الى نحو 5%، مع تعافي التدفقات التجارية. ستعمل الميزانية العامة السيادية القوية للمملكة، والإصلاحات الهيكلية، على حماية الاقتصاد غير النفطي من الصدمات الخارجية.

شكل 1: معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة

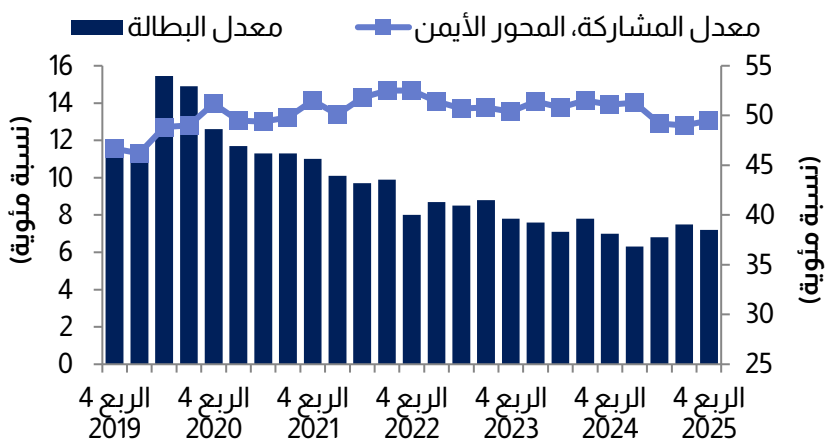

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

توبي آيلس، كبير الاقتصاديين

tiles@jadwa.com

د. نوف ناصر الشريف، رئيس الأبحاث الاقتصادية

nalsharif@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 11 966+
الفاكس 1571-279 11 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

جدوى للاستثمار شركة مرخصة من قِبل هيئة السوق المالية لأداء أعمال الأوراق المالية بموجب ترخيص رقم 6034/ 37

للاطلاع على أرشيف الأبحاث لشركة جدوى للاستثمار، وللتسجيل للحصول على الإصدارات المستقبلية يمكنكم الدخول إلى موقع الشركة: http://www.jadwa.com

صدر هذا التقرير في 25 يونيو 2026، الساعة 16:00 بتوقيت الرياض

التطورات الرئيسية

سجل سوق العمل السعودي نمواً متواصلًا حتى نهاية عام 2025. ووفقاً لأحدث البيانات الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء، بلغ معدل البطالة وسط السعوديين 7,2% في نهاية العام. ورغم أن هذا المعدل يمثل ارتفاعاً طفيفاً مقارنة بمعدل البطالة الذي تم تسجيله قبل عام عند 7%، لكنه يعتبر بمثابة انتعاش مقارنة بمعدل عند 7,5% تم تسجيله في الربع الثالث 2025 (شكل 1). وتشير البيانات، على أساس المقارنة السنوية، إلى ارتفاع معدل البطالة بين الذكور من 4,3% إلى 5,6%، مقابل تراجعه بين الإناث من 11,9% إلى 10,3% (شكل 2).

أنهى معدل البطالة بين السعوديين عام 2025 عند 7,2%، منتعشاً من ذروته، عند 7,5%، التي بلغها في الربع الثالث.

ومن الإيجابيات، استمر عدد المواطنين السعوديين العاملين في القطاع الخاص في الزيادة، حيث ارتفع بنسبة 5,8٪، ليصل إلى 2,55 مليون. وتمثل هذه الزيادة ارتفاعاً كبيراً، إذا ما قورنت بعددهم الذي كان يقل عن 2 مليون في عام 2021 (شكل 3). وفي الوقت نفسه، ارتفع عدد العاملين الأجانب بحوالي 1 مليون عامل في عام 2025، مدفوعاً بكثافة الاستثمار ونشاط الشركات. وجاء الارتفاع بصورة أساسية في التوظيف في قطاعي "التشييد"، و"الخدمات الإدارية وخدمات الدعم".

ارتفع عدد المواطنين السعوديين العاملين في القطاع الخاص بنسبة 5,8٪ في عام 2025.

في عام 2025، أشارت البيانات إلى زيادة في عدد السعوديين الذين تم توظيفهم في قطاعات "الخدمات الإدارية وخدمات الدعم"، و"التعليم"، و"صحة الانسان والخدمة الاجتماعية". وقد نفذت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية عدداً من برامج التوطين في 269 مهنة. تشمل هذه القطاعات مجالات متخصصة، كالهندسة التقنية، وطب الأسنان، والصيدلة، والأشعة، والتغذية، والعلاج الطبيعي، والمختبرات الطبية، وهو ما يفسر إلى حد كبير الزيادة الكبيرة في فرص العمل ضمن هذه القطاعات.

رغم تراجع معدل المشاركة في القوى العاملة بدرجة طفيفة إلى 49,5% خلال العام مقارنة بـ 51,1% سجلها العام السابق، شهد الربع الرابع أعلى معدل مشاركة خلال ثلاثة أرباع.

تراجع معدل المشاركة في القوى العاملة بدرجة طفيفة إلى 49,5% في عام 2025، من 51,1% سجلها عام 2024.

تشير البيانات إلى الزخم الإيجابي في سوق العمل حتى نهاية عام 2025، والذي يرتبط بالنمو القوي للناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. وقد دلت المؤشرات عالية التكرار، على استمرار توسع الاقتصاد غير النفطي رغم تباطؤ وتيرة نموه، اضافة الى استمرار خلق فرص العمل في النصف الأول 2026 رغم الصراع الامريكي- الايراني.

في منتصف يونيو، وقعت امريكا وايران اتفاقاً مبدئياً لإنهاء الحرب، وسيتم اجراء المزيد من المفاوضات خلال الاسابيع والشهور القادمة. نتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير النفطي إلى 2,7% هذا العام، نتيجة للاضطرابات الناجمة عن الصراع، ثم يليه انتعاش النمو في عام 2027 ليصل الى نحو 5%، مع تعافي التدفقات التجارية. ستعمل الميزانية العامة السيادية القوية للمملكة، والإصلاحات الهيكلية، على حماية الاقتصاد غير النفطي من تلك الصدمات الخارجية. من المرجح أيضًا أن تظل السياسات الاستباقية لسوق العمل داعمة لخلق المزيد من فرص العمل للسعوديين.

التوظيف حسب القطاعات

كشفت بيانات الهيئة العامة للإحصاء، أن معظم القطاعات شهدت زيادة في صافي التوظيف خلال عام 2025. وشملت القطاعات التي حققت أكبر المكاسب السنوية من حيث توظيف

شهدت معظم القطاعات زيادة في صافي التوظيف خلال عام 2025.

شكل 2: معدل البطالة، حسب الجنس

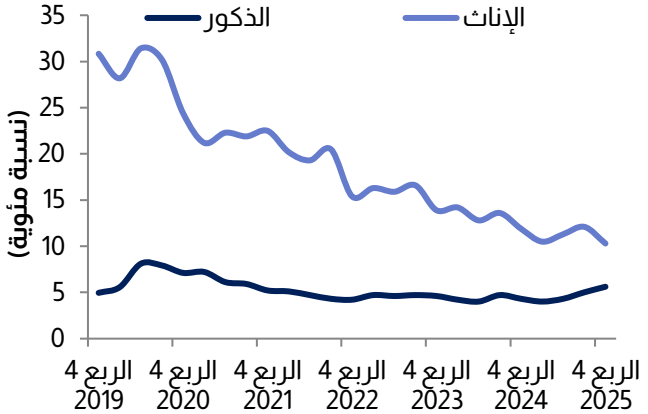

شكل 3: عدد العاملين السعوديين، حسب القطاع

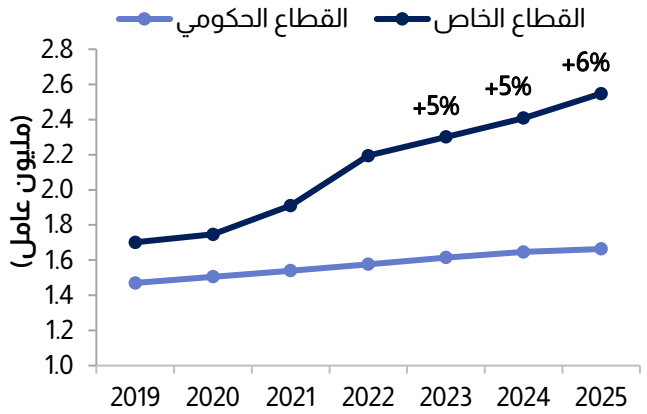

السعوديين، "الخدمات الإدارية وخدمات الدعم"، و"المعلومات والتكنولوجيا"، و"التعليم"، و"صحة الانسان والخدمة الاجتماعية". بالنسبة للأجانب، جاءت أكبر مستويات نمو التوظيف في قطاعي "التشييد"، و"الخدمات الإدارية وخدمات الدعم". بالنظر إلى المستقبل، ليس من المتوقع أن تتواصل زيادة توظيف الأجانب بنفس الوتيرة التي شهدناها خلال السنوات القليلة الماضية.

أدت زيادة نشاط التوظيف أيضاً إلى زيادة الطلب على المساكن والخدمات المرتبطة بها.

جاء التوسع في إجمالي التوظيف في معظم تلك القطاعات على الأرجح، نتيجة لزيادة الطلب على الخدمات المرتبطة بنمو سكان المملكة. ويتجلى ذلك بصفة خاصة في التعليم والرعاية الصحية، وكذلك مختلف الخدمات المندرجة تحت "الخدمات الإدارية وخدمات الدعم"، مثل شركات التأجير والتأجير التمليكي، وأنشطة التوظيف، ووكالات السفر. وقد أدت هذه الزيادة العامة في نشاط التوظيف أيضاً إلى زيادة الطلب على المساكن والخدمات المرتبطة بها (شكل 4).

هناك تباين بين القطاعات من حيث نسبة كل من الجنسين الذين تم تعيينهم في عمليات التوظيف الجديدة. تشير البيانات، إلى أن أعلى نسب مئوية للإناث اللائي تم تعيينهم حديثاً كانت في قطاعات "تجارة الجملة والتجزئة"، و"الإدارة العامة"، و"صحة الإنسان والخدمة الاجتماعية"، حيث بلغ متوسط الإناث 60% من إجمال التعيينات. قد كان لهذا التوجه دور أساسي في زيادة العدد الإجمالي للسعوديين العاملين في تلك القطاعات (شكل 5).

أصبحت عدة برامج لتوطين 269 مهنة سارية المفعول خلال عام 2025.

علاوة على ذلك، أكدت وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية أنه تم تنفيذ عدة برامج لتوطين 269 مهنة خلال عام 2025. تشمل هذه القطاعات، الهندسة التقنية، وطب الأسنان، والصيدلة، والأشعة، والتغذية، والعلاج الطبيعي، والمختبرات الطبية، وهو ما يفسر إلى حد كبير الزيادة الملحوظة في توظيف السعوديين في قطاعي "الخدمات الإدارية وخدمات الدعم"، و"صحة الإنسان والخدمة الاجتماعية".

نص مظلل 1: برنامج نطاقات، والتوطين، وخلق الوظائف

في يناير 2026، أطلقت وزارة الموارد البشرية مرحلة جديدة من برنامج "نطاقات"...

في يناير 2026، أطلقت وزارة الموارد البشرية مرحلة جديدة من برنامج "نطاقات"، بهدف توفير 340 ألف وظيفة للمواطنين السعوديين في القطاع الخاص على مدار السنوات الثلاث القادمة. ويأتي ذلك في أعقاب نجاح المرحلة الأولى، التي ساعدت في إضافة نحو 353 ألف فرد سعودي إلى القطاع الخاص خلال السنوات الثلاث الماضية، لا سيما في القطاعات المستهدفة.

...يهدف إلى توفير 340 ألف وظيفة للمواطنين السعوديين في القطاع الخاص على مدار السنوات الثلاث القادمة.

يتم تكييف تنفيذ البرنامج بما يتناسب مع كل قطاع وقطاع فرعي، مع الأخذ في الاعتبار إجمالي القوة العاملة في كل مؤسسة وحجمها. بصفة عامة، يُطلب من الكيانات الأصغر حجماً حصة أقل من العمالة السعودية. ومع ذلك، يُشترط تحقيق التوطين بنسبة 100% في بعض الوظائف، بغض النظر عن حجم المؤسسة، وهي تحديداً خدمات العملاء، والخدمات الإدارية، والموارد البشرية.

وتشمل القطاعات التي يتوقع أن تشهد أعلى معدل زيادة في التوطين خلال هذه المرحلة، صناعة الهيدروكربونات، والطاقة والمياه، وخدمات التشييد، والضيافة والسياحة، وتقنية المعلومات، والقطاعات الفرعية لتجارة الجملة والتجزئة.

في أبريل 2026، بدأت وزارة الموارد البشرية تنفيذ سياسة توطين لرفع نسبة العمالة السعودية إلى 60% في العديد من وظائف المبيعات والتسويق. بحلول يونيو 2026، يتوقع أن يدخل حيز التنفيذ

شكل 4: القطاعات التي سجلت أكبر الزيادات في توظيف السعوديين خلال عام 2025 (صافي التوظيف)

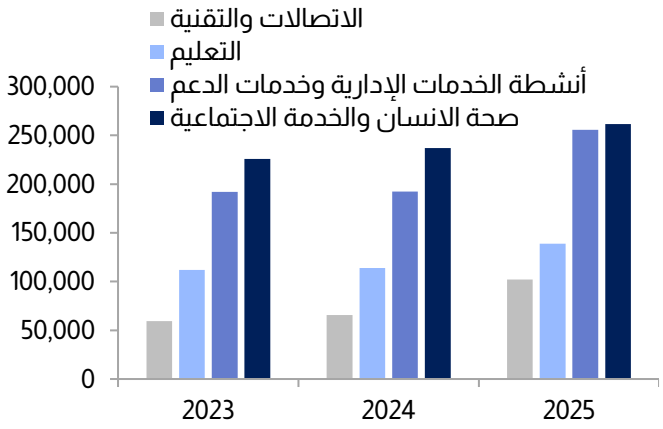

شكل 5: عدد الموظفين السعوديين الجدد، حسب الجنس (صافي التوظيف) (القطاعات التي تبلغ فيها نسبة الموظفات الجدد أكثر من 60%)

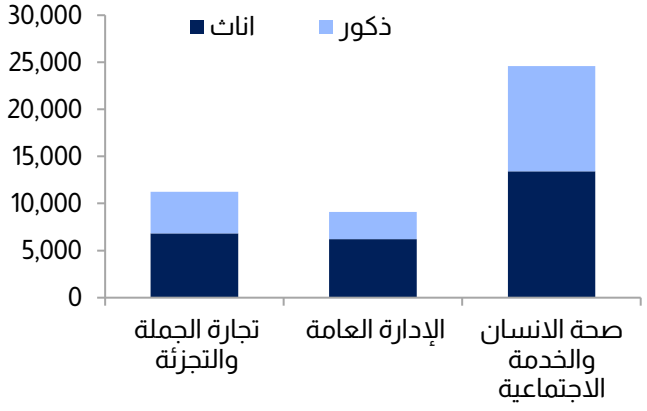

الكامل برنامجا توطين إضافيان تم الإعلان عنهما العام الماضي، وذلك بعد فترة تحضير مدتها ستة شهور. تهدف هذه البرامج إلى رفع نسبة العمالة السعودية إلى 30% في المجالات المتعلقة بالهندسة، كهندسة المعمار، والطاقة، والصناعة، والنقل، ورفعها إلى 70% في الوظائف المتعلقة بالمبيعات في القطاع الخاص، كمديري المبيعات، ومندوبي المبيعات، واخصائي أبحاث السوق.

ومن المتوقع أن يكون لهذه البرامج مجتمعة تأثير إيجابي على توظيف السعوديين بحلول نهاية العام، وبصفة خاصة في قطاعات "تجارة الجملة والتجزئة"، و"الخدمات الإدارية وخدمات الدعم"، و"النقل"، و"الأنشطة المهنية والعملية والتقنية".

التوقعات المستقبلية

ارتبط التوسع الملحوظ في سوق العمل خلال السنوات القليلة الماضية بدرجة كبيرة بالنمو القوي للاقتصاد السعودي.

يرتبط التحسن الملحوظ في سوق العمل خلال السنوات القليلة الماضية ارتباطاً وثيقاً بالنمو القوي للاقتصاد السعودي، حيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بمتوسط 6% بين عامي 2023 و2025. مع ذلك، فقد خيمت الضبابية على توقعات النمو لعام 2026 في وقت سابق من العام، نتيجة للتوترات الجيوسياسية وتداعيات اغلاق مضيق هرمز.

تشير بيانات الربع الأول 2026، إلى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3%، على أساس سنوي. وقد تباطأ نمو الأنشطة غير النفطية إلى 2,9%، متراجعاً من 4,6% في الربع الرابع من عام 2025، في حين تباطأ نمو الأنشطة النفطية إلى 2,9%، متراجعاً من 10,8% خلال الفترة نفسها.

لكن، التوقعات بشأن النمو في عام 2026 تخيم عليها حالياً التوترات الجيوسياسية.

في مارس 2026، أشارت العديد من شركات القطاع الخاص التي شملها مسح مؤشر مديري المشتريات غير النفطية، إلى تباطؤ الطلب على الطلبيات الجديدة وتراجع الصادرات نتيجة للصراع وإغلاق مضيق هرمز، الذي اربك التجارة العالمية وسلاسل التوريد. علاوة على ذلك، أشارت الشركات إلى تزايد مخاطر التضخم العالمي الناجم عن ارتفاع أسعار الطاقة العالمية، وزيادة تكاليف الشحن، وارتفاع أسعار المدخلات، وهي عوامل قد تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي المحلي.

خلال أبريل ومايو، تحسن مؤشر مديري المشتريات غير النفطية، حيث زادت الشركات من انتاجها استجابة للانتعاش في حجم الأعمال الجديدة، وتحسن الطلب المحلي، واستقرار سلاسل التوريد، وتحسن التوقعات بشأن الأنشطة في العام المقبل. ومع ذلك، ظل مؤشر مديري المشتريات عند مستويات منخفضة مقارنة بالسنوات الأخيرة، وارتفعت تكاليف المدخلات بمعدل سريع. ورغم هذه الضغوط، أشارت الشركات التي شملها المسح إلى استمرار خلق فرص العمل (شكل 6).

تشير أحدث البيانات المحلية إلى بقاء الإنفاق الاستهلاكي قوياً في الفترة بين مارس ويونيو، على الرغم من عدم الاستقرار في المنطقة. بشكل عام، لا يزال الإنفاق الاستهلاكي (معاملات نقاط البيع) يُظهر نشاطاً قوياً في معظم القطاعات (شكل 7).

نتوقع أن تساعد الإصلاحات الهيكلية القوية في المملكة، في تخفيف التأثير الواقع على الاقتصاد غير النفطي من تلك الصدمات الخارجية.

نتوقع أن يتباطأ نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي غير النفطي إلى 2,7% هذا العام، نتيجة للاضطرابات الناجمة عن الصراع، ثم يعقبه انتعاش في عام 2027، حيث يرتفع النمو الى نحو 5%، مع تعافي التدفقات التجارية. لكن، نتوقع ان تعمل الميزانية العامة السيادية القوية للمملكة، واستمرار الانفاق الاستثماري، وعمليات التطوير في مختلف القطاعات، والإصلاحات الهيكلية، على حماية الاقتصاد غير النفطي من تلك الصدمات الخارجية. ورغم أن وتيرة عودة التدفقات التجارية إلى طبيعتها لا تزال غير واضحة، لكن من المرجح أن تظل القوة الكامنة للاقتصاد غير النفطي، والسياسات الاستباقية لسوق العمل، عوامل داعمة لخلق المزيد من فرص العمل للسعوديين.

شكل 6: مؤشر مديري المشتريات غير النفطية

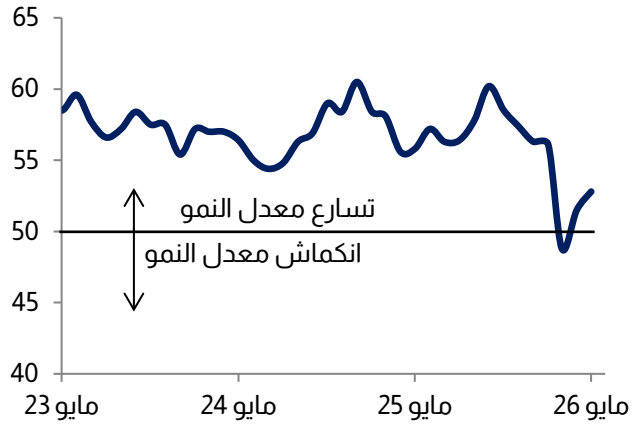

شكل 7: عمليات نقاط البيع

(قيمة التعاملات الاسبوعية بمليارات الريالات)

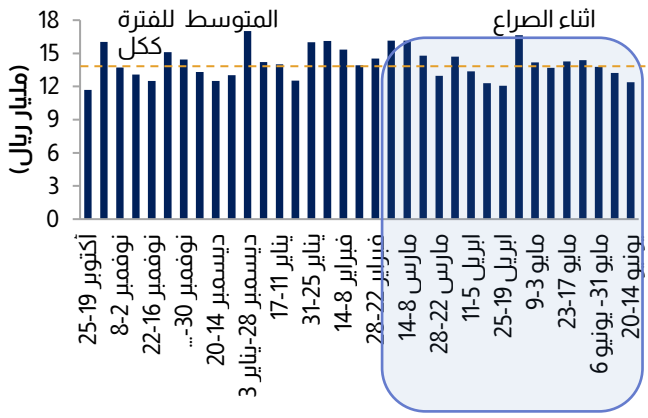

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من الهيئة العامة للإحصاء، والبنك المركزي السعودي، ومن مصادر إحصائية محلية وعالمية، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.